

Distr.: General
28 December 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وطلب إليّ أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها، وأن أركز على التقدم المحرز في الماضي قداماً نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر [S/2015/364](#) و [S/2015/364/Add.1](#)) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لدعم هذا الاتفاق. ويتضمن هذا التقرير معلومات محدّثة عن التطورات الرئيسية في مالي منذ صدور تقريرتي السابق (S/2018/866).

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - اتخذت الأطراف الموقعة خطوات لتنفيذ اتفاق السلام، منها بدء عملية معجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإنشاء ١٠ إدارات مؤقتة على مستوى المقاطعات في مناطق كيدال وميناكا وتمبكتو، بما في ذلك اثنتان في تاوديني. غير أنه لم يحرز مزيد من التقدم بشأن تفعيل السلطات المؤقتة وبشأن الاتفاق المتعلق بحصص الإدماج للقوات البرية. وجاء الميثاق من أجل السلام الموقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بين حكومة مالي والأمم المتحدة ليلزم الأطراف في مالي على مواصلة وتسريع عملية سلام أكثر شمولاً. وسعى إلى تهيئة بيئة مواتية للإصلاحات السياسية والمؤسسية، بدأ رئيس الوزراء، سوميلو بوبى مايجا، مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحركات المسلحة الموقعة.

ألف - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٣ - عقدت لجنة متابعة الاتفاق ثلاثة اجتماعات عادية خلال الفترة قيد الاستعراض لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق. وخلال الاجتماع المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر، رحب المشاركون بتعيين وزير للوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، وهو لاسين بوري، الذي أنشئت الوزارة التي كُلف بها لتنسيق جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ الاتفاق.



٤ - وخلال الاجتماع المعقود في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن لاسين بوارى عن إنشاء منتدى استراتيجي وأربع لجان فرعية تقنية وطنية على غرار اللجان الفرعية التابعة للجنة متابعة الاتفاق المكلفة بتنفيذ الاتفاق. وستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وحل الخلافات بين الأطراف. وفي الاجتماع المعقود في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت لجنة متابعة الاتفاق إنشاء فريق عامل معني بمشاركة المرأة في عملية السلام، بقيادة البعثة المتكاملة.

٥ - وفي الاجتماع نفسه، وقع الوزير بوارى وممثلي الخاص لمالي الميثاق من أجل السلام، الذي يعيد تأكيد التزام الحكومة بالتنفيذ الكامل للاتفاق. ويدعو الميثاق إلى مزيد من الشمول في عملية السلام، ويكرر التأكيد على أن الجماعات المسلحة ينبغي أن تخضع لتدريب لتفسيح الطريق أمام إعادة تشكيل الجيش وإصلاحه. وينص الميثاق أيضا على بذل جهود الوساطة الدولية لجعل القرارات ملزمة في حالة نشوء الخلافات بين الأطراف، وفقا لأحكام المادة ٥٢ من الاتفاق. وأفادت الجماعات المسلحة الموقعة بتقيدها التام بالميثاق في مرفق وقع في اليوم نفسه، ووافقت على بدء عملية معجلة لنزع أسلحة عناصر آلية تنسيق العمليات وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإدماجهم في غاو وكيدال وتمبكتو، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وخلال الاجتماع نفسه، عرض ممثل المراقب المستقل مخطط تقريره الثاني الذي يغطي الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر، وقد صدر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويركز التقرير على التقدم المحرز والتحديات المؤثرة في تنفيذ خارطة طريق ٢٢ آذار/مارس، بما في ذلك الحالة في وسط مالي والأنشطة الاقتصادية الإجرامية.

٧ - وأحاطت لجنة متابعة الاتفاق علما، خلال الاجتماع الذي عقدته في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتقدم المحدود الذي أحرز في تنفيذ اتفاق السلام، واستنتجت أنه على الرغم من بدء العملية المعجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج، لم يحرز أي تقدم في تفعيل السلطات المؤقتة. وأعربت الحركات الموقعة، ولا سيما ائتلاف الجماعات المسلحة، عن قلقها إزاء مبادرة الحكومة الرامية إلى إجراء إعادة هيكلة إدارية وإقليمية، وأشارت إلى أنها قد تقاطع هذه العملية.

التدابير السياسية والمؤسسية

٨ - شهدت الفترة قيد الاستعراض زيادة طفيفة في النسبة المئوية للمسؤولين الإداريين المدنيين الموجودين في مراكز عملهم في شمال ووسط مالي مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، إذ ارتفعت من ٣١ إلى ٣٤ في المائة. وكان حكام مناطق موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال وميناكا موجودين في مناطقهم، في حين لا يزال حاكم تاوديني يعمل انطلاقا من تمبكتو لأن الهياكل الأساسية اللازمة، ولا سيما أماكن المكاتب والمرافق السكنية، لم توفر بعد. ومن بين المسؤولين الإداريين المدنيين المعيّنين في حزيران/يونيه وعددهم ٧٢ مسؤولا إداريا، أوفد سبعة مسؤولين إداريين من بينهم ثلاثة محافظين وأربعة نواب محافظين إلى مراكز عملهم في كيدال وغاو. ومنذ صدور تقريره السابق، حدثت زيادة طفيفة في النسبة المئوية للمسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون المعيّنين الذين نشروا في شمال ووسط مالي، مع العلم أن انعدام الأمن ما زال يتسبب في التغيب عن العمل وفي نقل بعض الموظفين.

٩ - وأنشئت عشرة إدارات مؤقتة على مستوى المقاطعات في مناطق تمبكتو وميناكا وكيدال، بينما نشرت إدارتان مؤقتتان من هذا القبيل تخصصان منطقة تاوديني في تمبكتو. وخصصت الحكومة مبلغا إضافيا قدره ٦ ملايين دولار لتمكين السلطات المؤقتة على مستوى المناطق من تمويل المشاريع المحددة في خطط

العمل ذات الأولوية الخاصة بها، بما في ذلك إنجاز شبكة للإمداد بالمياه في مدينة كيدال، وبناء ست مدارس وستة مراكز لتوزيع المياه في منطقة ميناكا، وإنشاء ثلاثة مصانع لتجهيز لحم وحليب الإبل في منطقة تاوديني.

١٠ - وهيمنت المناقشات بشأن عملية الإصلاح الهادفة إلى إجراء إعادة هيكلة إقليمية وإدارية على النقاش السياسي الوطني طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، جرى تعميم وثيقة عرضت بوصفها مشروع قانون بشأن إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية على وسائط التواصل الاجتماعي، ما أثار نقاشاً محدداً بين الجهات الفاعلة السياسية وجماعات المجتمع المدني ومظاهرات في المنطقتين الشمالية والوسطى. وعُبر عن هواجس مؤداها أن بعض المجتمعات المحلية قد تكون محرومة على أسس عرقية وجغرافية. وتهدف الوثيقة إلى زيادة عدد المناطق من ١١ إلى ٢١ منطقة؛ وزيادة عدد المقاطعات من ٤٩ إلى ١٠١ مقاطعة؛ وزيادة عدد البلديات من ٧٠٣ إلى ٧٨٩ بلدية. وبغية التخفيف من حدة المخاوف والتشاور مع السكان، بما في ذلك قطاعات المجتمع المدني والحركات الموقعة، عقدت الحكومة مشاورات إقليمية بشأن الحدود الإدارية والإقليمية للبلد ووضعه في هذا الصدد في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك في تمبكتو وميناكا وكيدال وموتي. ولم يتسن إجراء هذه المشاورات في غاو بسبب معارضة قوية من جانب جماعات المجتمع المدني والجماعات المسلحة الموقعة، التي ادعت أن إعادة الهيكلة المقترحة من شأنها أن تضر ببعض شرائح السكان غير الرحل في منطقة غاو، وأن المشاورات تفتقر إلى الشمول.

تدابير الدفاع والأمن

١١ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، دشنت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج، بدعم من البعثة المتكاملة، عملية معجلة مخصصة لنزع أسلحة مقاتلي آلية تنسيق العمليات وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإدماجهم. وأجريت العملية بالتزامن في غاو، وتمبكتو، وكيدال، واستهدفت ١٦٠٠ مقاتل، سجل منهم ما مجموعه ٤٢٣ مقاتلاً من تنسيقية حركات الأزواد واتلاف الجماعات المسلحة وجماعات مسلحة أخرى. وأتاحت هذه العملية، التي جرت في الفترة من ٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، إدماج مقاتلين من الحركات الموقعة في صفوف الجيش الوطني. وستخضع الوحدات المختلطة الثلاث المنشأة حديثاً لإدارة الجيش المالي وستكلف بتوفير الأمن لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تحت قيادة وسيطرة اللجنة التقنية للأمن. وبموازاة ذلك، سوف يختار بعض الموظفين من هذه الوحدات لإنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب. وواصلت البعثة المتكاملة العمل مع جميع أصحاب المصلحة لمساعدتهم على التوصل إلى اتفاق للمضي قدماً في إدماج عناصر الجماعات المسلحة في القوات المسلحة المالية.

باء - التطورات السياسية الأخرى

١٢ - لقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن تأجيل إجراء الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها مبدئياً في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجازت المحكمة الدستورية تمديد فترة ولاية أعضاء البرلمان شريطة اعتماد قانون أساسي لهذا الغرض. ووافق مجلس الوزراء في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر على مشروع قانون يمدد فترة ولاية أعضاء البرلمان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، واعتمدته بعد ذلك الجمعية الوطنية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ووافق مجلس الوزراء أيضاً على مشروع مرسوم

يقضي بإلغاء مواعيد الانتخابات التشريعية. واعتمد البرلمان مشروع قانون يقضي بتمديد حالة الطوارئ، القائمة منذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

١٣ - ولئن كان معظم أصحاب المصلحة، بمن فيهم زعيم المعارضة سومايلا سيسسي، مؤيدين لتأجيل الانتخابات التشريعية، فإنهم ندّدوا بما اعتبروه نهجا انفراديا تتبعه الحكومة في التعامل مع المسائل السياسية البالغة الأهمية. وطالبوا أيضا بإشراكهم في عمليات صنع القرار التي ستجرى بشأن الإصلاحات السياسية. وواصل ممثلي الخاص بذل مساعيهم الحميدة، واجتمع مع أصحاب المصلحة في مالي، بما في ذلك الرئيس كيتا، ورئيس الوزراء، وزعيم المعارضة سومايلا سيسسي لتخفيف حدة التوتر والدعوة إلى إجراء حوار سياسي بناء، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٤ - وبدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات التشريعية. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم التقني واللوجستي والاستشاري إلى الحكومة في التحديث السنوي لسجل الناخبين، بسبل منها إرسال المواد وإيفاد الموظفين إلى المناطق الشمالية وموتبي وكذلك من خلال تقديم الدعم للاتصالات الاستراتيجية وأنشطة التوعية.

١٥ - وأنشأ أعضاء في المعارضة السياسية، من بينهم سومايلا سيسسي، ائتلافا سياسيا جديدا، هو الجبهة من أجل صون الديمقراطية، التي تضم نحو ٣٠ حزبا سياسيا ومرشحين رئاسيين سابقين وقيادات نقابية، وتهدف فيما تهدف إليه إلى تحسين الشفافية الانتخابية، في جملة أمور، وإلى تعزيز نظم الحكم الشامل، وحماية حرية الصحافة.

١٦ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أنهت رابطات القضاة إضرابا خاضته لمدة ثلاثة أشهر بسبب الأجور والظروف الأمنية لممارسة مهامهم. وجاء ذلك عقب التوصل إلى اتفاق مع الحكومة على نشر ٣١٠ موظفي أمن إضافيين في مختلف الولايات القضائية ومعالجة الشواغل المتصلة برواتب جميع موظفي الخدمة المدنية في إطار منتدى تشاوري من المقرر عقده في باماكو في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واقترح رئيس الوزراء أيضا إعداد قانون إداري لمعالجة ظروف عمل القضاة. وواصلت البعثة المتكاملة دعم تحسين أمن الجهاز القضائي، بما في ذلك عن طريق مشروع يمول عبر الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي لتزويد أجهزة أمنية في المحاكم وفي أماكن إقامة القضاة في منطقة تمبكتو.

جيم - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

١٧ - قدمت البعثة المتكاملة الدعم لثلاث من حالات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وتبادلت معلومات، ونسقت دوريات، في إطار مذكرة التفاهم التي أبرمتها مع الحكومة فيما يتعلق بالدعم المتبادل بين البعثة والقوات المسلحة المالية.

١٨ - وواصلت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، تقديم المساعدة التقنية إلى الوحدة القضائية المتخصصة المالية المكلفة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم اللوجستي والدعم في مجال الاتصال للوحدة لإجراء تحقيقاتها في الهجمات على البعثة، بما في ذلك في دوينتزا في ٢٨ شباط/فبراير، وفي تمبكتو في ١٤ نيسان/أبريل، وفي بير في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، فبينما تواصل توفير دورات التوجيه والاشتراك في المواقع لفرقة التحقيق المتخصصة في مالي، قدم التوجيه

للقضاة للمرة الأولى وقدم الدعم للتحقيق في ٢٦ قضية جنائية، وشمل ذلك جمع الأدلة وفحصها. ونظمت كذلك دورات تدريبية لفائدة الوحدة القضائية المتخصصة المالية بشأن التحقيقات في قضايا الإرهاب، والتعاون القضائي، والاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة التقنية إلى فرقة المباحث التابعة للدرك في سيفاري والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار الإعداد لإخراج جثة إرهابي مزعوم في بوليكيسي في وسط مالي. ونظمت البعثة، في باماكو، في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع الحكومة ومنظمة غير حكومية محلية، تدريباً بشأن السياسة الوطنية لمكافحة ومنع التطرف العنيف والإرهاب في مالي، استفاد منه ٥٠ من ممثلي المجتمع المدني، من بينهم ٢٥ امرأة. وستسهم هذه المبادرات في تعزيز قدرة السلطات القضائية في مالي على التحقيق مع الأفراد المشتبه في ضلوعهم في جرائم الإرهاب والفظائع الجماعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تهدد بزعزعة عملية السلام، وعلى ملاحقة أولئك الأفراد قضائياً.

١٩ - وواصلت البعثة أنشطة بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية. وقامت بتدريب ١٠٦٧ فرداً من أفراد قوات الأمن المالية، من بينهم ١١٥ امرأة، من باماكو وغاو وتمبكتو بشأن مختلف الوحدات التدريبية لضبط الأمن وبشأن حقوق الإنسان، وبتدريب ١٥٣ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية المالية، من بينهم ١٤ امرأة، إضافة إلى ٣٢ مدنياً، من بينهم ١٢ امرأة، في باماكو وغاو وموبتي وتمبكتو بشأن مهارات الخفارة المجتمعية. وقدمت ٢٠ دراجة نارية للشرطة المالية من أجل برنامج تجريبي للخفارة المجتمعية في باماكو، سيتم توسيع نطاقه ليشمل مناطق أخرى في البلد. وعلاوة على ذلك، عقدت حلقتان دراسيتان بشأن الخفارة المجتمعية في باماكو موجّهتان للمجتمع المدني. ومن خلال عمليات التخطيط الأمني الشاملة، تسعى الشرطة المجتمعية إلى تعزيز الثقة بين سلطات الدولة والسكان في المناطق المتأثرة بالنزاع. ولدعم سياسة الحدود الوطنية، قامت البعثة، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بمد الجيش المالي وألوية حرس الغابات بالتدريب والمعدات، بما في ذلك طائرات استطلاع جوي آلية ذات وزن خفيف، في إطار مشروع مجتمعي للأمن ومكافحة الصيد غير المشروع في منطقة موبتي بموله الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي.

دال - التطورات الإقليمية

٢٠ - واصلت الجهات الفاعلة الإقليمية دعم الحلول المهادفة إلى معالجة الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، استضافت الأمم المتحدة مناسبة رفيعة المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل، اشترك في رئاستها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي وفرنسا والجزائر. وفي هذه المناسبة، أشار أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون إلى أهمية التعجيل بتنفيذ الاتفاق في سبيل استعادة الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، وكذا بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وكررت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تأكيد التزامها بتنفيذ القوة المشتركة بأسرع ما يمكن إثر الهجوم الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه والذي استهدف مقرها في سيفاري. وأكدت أن الافتقار إلى التمويل الذي يمكن التنبؤ به وأوجه القصور القائمة لا تزال تتسبب في التأخير. وأعاد ممثلو البلدان المانحة تأكيد دعمهم للقوة المشتركة وحثوا الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تسريع جهود تكوين القوات.

٢١ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل دورتها الاستثنائية الثامنة في نيامي. وناقش رؤساء أركان الدفاع في الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الترتيبات العملية لنقل مقر القوة المشتركة من سيفاري إلى بامكو بحيث يتسنى للقوة المشتركة تحقيق قدرتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن. وعلى نحو ما بينته في أحدث تقرير لي عن القوة المشتركة (S/2018/1006)، استمر تباطؤ نشر القوات بسبب عدم وجود قواعد عمليات معززة وأمنة ووجود نقص في المعدات والقدرات. وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقدت المجموعة الخامسة لمنطقة الساحل مؤتمراً للتنسيق بين الجهات المانحة في نواكشوط بدعم من الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكان الهدف العام للمؤتمر هو جمع ١,٩ بليون يورو لتمويل برنامج الاستثمار ذو الأولوية للمجموعة (٢٠١٩ - ٢٠٢١)، وهو عبارة عن محفظة من ٤٠ مشروعاً في مجالات البنية التحتية والحوكمة والقدرة على الصمود والأمن. وحضر المؤتمر رؤساء بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر ووزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين في مالي وممثلو العديد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وبلغت قيمة التعهدات المالية ٢,٤ بليون يورو، وهو ما يتجاوز التوقعات الأولية للمنظمين.

ثالثاً - التطورات الأمنية الرئيسية

٢٢ - ظلت الحالة الأمنية مصدر قلق بالغ خلال الفترة قيد الاستعراض، وشهدت العديد من الهجمات المعقدة التي شنتها جماعات متطرفة عنيفة في المنطقتين الوسطى والشمالية. فقد أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن عدد من الهجمات التي استهدفت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية في مختلف أنحاء وسط وشمال مالي، ولا سيما في منطقتي تمبكتو وموبتي. وكانت هناك أيضاً زيادة في حوادث التخويف وعمليات الاختطاف والاعتداءات التي استهدفت المدنيين وأفراد الجماعات المسلحة الموقعة، ولا سيما في وسط البلد. وإضافة إلى ذلك، كان هناك تصاعد في أعمال العنف والاشتباكات القبلية في وسط مالي.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٢٣ - لا تزال البعثة المتكاملة تستهدف بهجمات غير نمطية، أهمها الهجوم الذي استهدفها في بير بمنطقة تمبكتو، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الهجوم المعقد، قام مهاجمون مجهولون بإطلاق النار وقذائف آر بي جي. ودخلت مركبتان مليتان بالمتفجرات إلى المعسكر، حيث انفجرت إحداهما. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل اثنين من حفظة السلام في الميدان وجرح أحد عشر آخرين. وتشير الطريقة التي تم بها شن الهجوم إلى استمرار قدرة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين - التي أعلنت مسؤوليتها عن الحادث على الفور - على تنفيذ هجمات معقدة ضد القوات الدولية، على غرار هجومها في ١٤ نيسان/أبريل على "معسكر الكبير" التابع للبعثة في تمبكتو.

٢٤ - وفي اليوم نفسه، استهدفت دورية تابعة للبعثة المتكاملة، بالقرب من بلدة كونا، في منطقة موبتي، في هجوم معقد، إذ اصطدمت مركبة تابعة للبعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع أو لغم، ثم نشبت مواجهة مسلحة مع جماعة يزعم أنها جماعة متطرفة عنيفة. وقد أسفر هذا الهجوم عن إصابة ستة من حفظة السلام.

٢٥ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت جهة متعاقدة مع البعثة تعنى بالتدريب على التخفيف من أخطار المتفجرات والكشف عن المتفجرات لهجوم بواسطة سيارة مفخخة في مركز مدينة غاو. وقتل في هذا الهجوم ٣ مدنيين وأصيب ما لا يقل عن ٣٠ آخرين، من بينهم ١٢ طفلاً و ٦ نساء. وإضافة إلى ذلك أُصيب ٩ متعاقدين في الانفجار. وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم.

٢٦ - وفي ليلة ٢٢ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت القوات المسلحة المالية وقوة برخان عملية ضد معقل كنيية ماسينا التابعة لتنظيم أنصار الدين، ما أسفر عن مقتل ٣٠ إرهابياً، من بينهم زعيم الجماعة، حمدون كوفا.

٢٧ - وإجمالاً، سجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع ٤٨ حادثاً باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وظل عدد حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يزداد منذ كانون الثاني/يناير، إذ بلغ ١٩٢ حادثاً مقابل ١٢٤ حادثاً في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

٢٨ - وتفيد التقارير بأن الجماعات المسلحة شنت ٦٤ هجوماً، ٣٥ على قوات الدفاع والأمن المالية، و ٧ على البعثة المتكاملة، و ٢ على جهتين متعاقبتين مع البعثة، و ١٦ على الجماعات المسلحة الموقعة، وهجوم واحد على عملية بارخان. ونُفذ العدد الأكبر من الهجمات في منطقتي موبتي (٢٤) وتمبكتو (١٣)، تلتها مناطق غاو (١٢)، وكيدال (٧)، وميناكا (٤)، وسيغو (٣)، وكاي (١). وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن هجومي غير نمطيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ صدور أحدث تقرير لي، قُتل اثنان من حفظة السلام وأصيب ٤٢ آخرين، في حين لم يقتل أحد من حفظة السلام وأصيب ١١ منهم بجروح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقتل ٣ وأصيب ٩ من المتعاقدين مع البعثة، وقتل ٣ وأصيب ما لا يقل عن ٣٠ من المدنيين، من بينهم ١٢ طفلاً و ٦ نساء، في غاو في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩ - وظلت القوات المالية تستهدف بشدة بالمجمات غير النمطية، وزاد عدد الضحايا: فقد قُتل ٢٨ جندياً وجرح ٤٧ آخرون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل مقتل ١٩ جندياً وجرح ٢٤ آخرين خلال الفترة السابقة. وتركزت الهجمات المنفذة ضد قوات الأمن والدفاع المالية في مناطق موبتي (١٩) وتمبكتو (٦٤) وسيغو (٣) وغاو (١) وكاي (١). وفضلاً عن ذلك، أسفرت سلسلة من الاشتباكات وقعت في منطقة ميناكا بين جماعات مسلحة موقعة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عن مقتل خمسة من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة، مقابل مقتل ٤٠ عضواً وإصابة أربعة آخرين في هجمات خلال الفترة السابقة.

باء - حماية المدنيين

٣٠ - لا يزال المدنيون يتضررون من الهجمات الموجهة والاشتباكات القبلية التي تشترك فيها الجماعات المسلحة للدفاع عن النفس والجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة في وسط مالي، رغم تناقص عدد الحوادث في الفترة المشمولة بهذا التقرير. إذ تم تسجيل ١٠٩ حوادث في المنطقة الوسطى، أسفرت عن مقتل ١٠٨ مدنيين، من بينهم طفل واحد، وجرح ٤٣ آخرين، من بينهم خمسة أطفال وامرأة واحدة في الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بمقتل ٢٨٧ مدنياً، من بينهم ١٤ امرأة و ١٠ أطفال، وجرح ٣٨ آخرين في الفترة السابقة. وسجلت البعثة اختطاف ٤٣ مدنياً. وإلى جانب نشر قوات الدفاع والأمن المالية، في

إطار الخطة الأمنية المتكاملة للحكومة في وسط البلد، في ديالوبي، بمقاطعة موبتي، وكواكورو، بمقاطعة دجيني، وديونغاني، بمقاطعة كورو، كان لتوقيع اتفاق كورو للسلام في آب/أغسطس تأثير إيجابي على الحالة في الميدان.

٣١ - وشهدت مقاطعة تينينكو، بمنطقة موبتي، بعضاً من أشد الحوادث فتكا الناجمة عن العنف بين عناصر يشتبه في أنها عناصر متطرفة ومجموعة من الصيادين التقليديين (الدوزو)، حيث قتل ١٩ شخصا وجرح عدة أشخاص آخرين في ثلاثة حوادث وقعت في المنطقة في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٢ - وظل الوجود المحدود لسلطة الدولة في أنحاء من وسط وشمال مالي يتيح للعناصر المتطرفة العنيفة توسيع نطاق نفوذها في تلك المناطق. ففي منطقة موبتي، ما برحت جماعات مسلحة متطرفة عنيفة تقيد الوصول إلى بلدة توغيري - كومي منذ منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر وتمنع السكان من الحصول على الإمدادات. وعلى الرغم من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء إلى القرية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والتزم أثناءها بمعالجة الوضع، عززت العناصر المتطرفة العنيفة مواقعها في المنطقة وأعلنت أنها لن تخرج منها إلا بالقوة. وبالمثل، ظل غياب الدولة في عدة أجزاء من منطقة غاو يشكل عقبة أمام تهيئة بيئة أكثر أمناً للمدنيين. ويجدر بالإشارة بوجه خاص أن عناصر يشتبه في أنها عناصر متطرفة عنيفة توغلت في ٢٩ أيلول/سبتمبر عابرة الحدود مع النيجر وقتلت ثمانية مدنيين في قرية أمالولو و ١٢ مدنياً في أماكن مجاورة لها، وكان ذلك ربما رد فعل انتقامياً على عمليات لمكافحة الإرهاب قام بها ائتلاف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركة إنقاذ أزواد وعملية بارخان على امتداد الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وتفيد تقارير أيضاً أن الهجمات كانت محاولة للتجنيد القسري للسكان المحليين. وانتهى الهدوء النسبي في منطقة مينكا خلال موسم الأمطار في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عندما أقدم أفراد مسلحون يزعم أنهم من قبيلة إدرفان على قتل ٢٧ مدنياً من قبيلة ابوغوليتان وإصابة ثلاثة آخرين، من بينهم امرأتان، في مقاطعة إنيكار. وتضاعف عدد القتلى في منطقة مينكا تقريباً إذ ارتفع من ٢٣ قتيلاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٤١ قتيلاً، من بينهم طفلان.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى مقتل ٢١ مدنياً وإصابة ٢٨ آخرين في سبعة حوادث. وانطوى حادثان سجلتا في منطقة موبتي وحادث واحد سجل في منطقة مينكا على استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع انفجرت عندما اصطدمت بها مركبات خاصة.

٣٤ - وقام رئيس الوزراء بزيارة منطقة موبتي مرتين. ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ترأس اجتماعاً إقليمياً للمصالحة بين ممثلي قبيلتي الدوغون والفولاني. وواصلت البعثة المتكاملة مساعدة وزارة الوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية في جهودها الرامية إلى معالجة النزاعات المحلية من خلال تفعيل ستة أفرقة إقليمية للمصالحة في المنطقتين الوسطى والشمالية. وواصلت البعثة أيضاً جهودها الرامية إلى دعم المصالحة وإعادة بناء التماسك الاجتماعي، بما في ذلك عقد منتدى للسلام والمصالحة في بلدة دجيني في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر، جمع ٢٢٠ مشاركاً، منهم ٥٠ امرأة، من السلطات الحكومية المحلية، وقيادات المجتمعات المحلية، والقيادات الدينية، وأعضاء المجتمع المدني لمناقشة الحالة الأمنية المتدهورة. وأسفر المنتدى عن التوصل إلى اتفاق بين المشاركين على التعاون مع السلطات الحكومية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وقع قادة قبيلتي إدرفان وابوغوليتان في مالي والنيجر، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على اتفاق لإنهاء نزاع بينهما على الوصول إلى الموارد الطبيعية. وجمعت مبادرة الوساطة قادة قبيلة الفولاني وجماعات مسلحة، ومسؤولين من مالي والنيجر.

جيم - الإجراءات المتعلقة بالألغام، والأسلحة والأسلحة الصغيرة

٣٥ - فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة، تواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية على تأمين المخزونات، بتدريب ٣٧ فردا من قوات الدفاع والأمن المالية ليكونوا أمناء مخازن أسلحة وذخيرة أو مديري مستودعات. وقامت البعثة أيضا بتدريب ٢٧ مهندسا ماليا في أنشطة البحث وقدمت تدريباً متقدماً لما عدده ٩ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل تعزيز قدرة سلطات مالي على التخفيف من أخطار المتفجرات. وتم تدريب ١٢ فردا إضافيا بوصفهم مدربين في مجال التوعية بأخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق الشديد، ولا سيما في وسط البلد، وكذلك على طول الحدود بين مناطق تمبكتو وغاو وميناكا، حيث لا يزال يبلغ عن انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد وثقت البعثة المتكاملة ٩٠ حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ما لا يقل على ١٦٣ ضحية، منهم ١٢ امرأة و ١٨ طفلاً، مقابل ١٢٩ حالة و ٥١٨ ضحية بلغ عنها خلال الفترة السابقة. وشملت هذه الحالات ٣٠ حالة إعدام خارج نطاق القانون أو عملية قتل تعسفي، وخمس حالات تعذيب وإساءة معاملة، وتسع حالات احتجاز غير قانوني. وتحمل الجماعات المسلحة للدفاع عن النفس المسؤولية عن ٣٤ في المائة من هذه الانتهاكات و/أو التجاوزات لحقوق الإنسان. وتحمل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وغيرها من الجماعات المماثلة المسؤولية عن ٢٨ في المائة من هذه الانتهاكات و/أو التجاوزات، وتحمل الجماعات المسلحة للدفاع عن النفس المسؤولية عن ١٤ في المائة منها، وتحمل الجماعات المسلحة الموقعة المسؤولية عن ١٤ في المائة منها، وتحمل قوات الدفاع والأمن المالية المسؤولية عن ١٤ في المائة منها، وتحمل الجماعات المسلحة غير الموقعة المسؤولية عن ٤ في المائة منها، وتحمل سلطات الدولة المالية المسؤولية عن ٤ في المائة منها، وتحمل آلية تنسيق العمليات المسؤولية عن ١ في المائة منها، وتحمل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المسؤولية عن ١ في المائة منها. ووقع في المجموع ٥٧ في المائة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في منطقتي موبتي وسيغو، و ١٩ في المائة في تمبكتو، و ٩ في المائة في غاو، و ٦ في المائة في ميناكا، و ٤ في المائة في كايس، و ٣ في المائة في باماكو، و ١ في المائة في كيدال وكوليكورو، على التوالي.

٣٧ - وتم توثيق حالة واحدة من انتهاكات حقوق الإنسان تعزى إلى أفراد ماليين من القوة المشتركة. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، في بولكيسي، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو، هاجم رجال مسلحون مجهولو الهوية مركبة تابعة للقوات المسلحة المالية تقل أفراداً من وحدة مالي في القوة المشتركة، ما أسفر عن مقتل جندي واحد وإصابة كثيرين آخرين. وردا على ذلك، احتجزت القوات المسلحة المالية مجموعة من ١٥ فردا يشتبه في أن لهم صلة بالهجوم. وتوفي فرد واحد أثناء الاحتجاز، وتعرض الأفراد الباقون لسوء المعاملة والتعذيب أثناء احتجازهم من قبل القوات المسلحة المالية. وقد فتحت السلطات تحقيقات داخلية في هذه الادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

٣٨ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. وقد سجل تقدم في المحاكمة على إعدامات المدنيين التي قامت بها قوات الدفاع والأمن المالية خارج نطاق القضاء في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٨ في سوكونلو، بمنطقة سيغو، وقرتي بولكيسي ونانتاكا، في منطقة موبتي، ومن ذلك توقيف أفراد من تلك القوات قيل إنهم ضالعون في جرائم ماسة بحقوق الإنسان، إلى حين الانتهاء من التحقيقات الجنائية.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلى ٨٨٧ شخصاً بشهاداتهم أمام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وحتى الآن، تلقت اللجنة ما مجموعه ٢٤٧ ١٠ إفادة منذ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأبلغت مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2015/57) بإنشاء لجنة التحقيق الدولية، وقد قامت هذه اللجنة بزيارة إلى مالي في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن أعضاء اللجنة الثلاثة رسمياً انطلاقة عمل اللجنة من خلال اجتماعات تمهيدية عُقدت مع ممثلي الحكومة، والجماعات المسلحة الموقعة، ورابطات الضحايا، والمجتمع الدولي، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، والأمم المتحدة.

٤٠ - وأقامت البعثة المتكاملة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٦٢٠ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، و ٢٤٤ من أعضاء المجتمع المدني، و ١٤٧ من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة في الوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات.

٤١ - وأفادت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح عن وقوع ٦٧ انتهاكا جسيما ضد أطفال: إذ قتل ١١ طفلا وشوه ١٢ طفلا في مناطق تمبكتو وغاو وموبتي، وانفصل ٤٢ طفلا عن جماعات مسلحة في منطقتي غاو وكيدال وهم يتابعون برنامجا لإعادة الإدماج، وهناك حالة احتلال عسكري لمدرسة في تمبكتو وحالة لمنع وصول المساعدات الإنسانية.

٤٢ - وفي الفترة من ٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بعملية للبحث عن الأطفال في صفوف المقاتلين خلال العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج. ولم تعثر على أي طفل في صفوفهم. ونُظمت أنشطة للتوعية بالانتهاكات الجسيمة الستة لفائدة ١١٤٤ مقاتلا في غاو وكيدال وتمبكتو.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير عن حالة واحدة مثبتة بأدلة وحالتين مزعومتين من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ارتكبتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية في مقاطعة غوندام بمنطقة تمبكتو. ولضمان نهج وقائي وتحسين التدخلات في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، قدمت البعثة المتكاملة التدريب لما عدده ٤٠ ضابط شرطة من مالي، من بينهم ٢٢ امرأة، و ٤٠ من أعضاء منظمات المجتمع المدني، من الذكور والإناث، على استقبال وتوجيه الناجين من العنف الجنسي.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤٤ - ظلت الحالة الإنسانية هشة، بسبب احتدام النزاعات المسلحة، والجريمة، والفيضانات الشديدة. وتشير تقديرات خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ إلى أن هذه العوامل ستؤثر في ٧,٢ ملايين شخص في عام ٢٠١٩، وسيحتاج ٣,٢ ملايين شخص إلى المساعدة مقابل ٤,١ ملايين شخص في بداية عام ٢٠١٨. وستوجه الخطة المساعدة الإنسانية إلى السكان الأحرار إليها وعددهم ٢,٣ مليون شخص.

وقد انخفضت توقعات التخطيط الأولية لعام ٢٠١٩ بنسبة ٢٦ في المائة بالمقارنة بالعام السابق نظرا لوفرة المحصول وانخفاض عدد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن الموسم الأعرج في عام ٢٠١٩ قد يؤدي إلى ارتفاع هذا الرقم ليصل إلى ٣,٤ ملايين شخص. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، تم تقديم ٥٢,٤ في المائة من المبلغ المطلوب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام ٢٠١٨ وهو ٣٢٩,٦ مليون دولار. كما قدمت الجهات المانحة تمويلا إنسانيا خارج إطار الخطة قدره ٧٢ مليون دولار.

٤٥ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تعرضت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لحوادث أمنية بلغ عددها ١٩٤ حادثا، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بما عدده ١٣٣ حادثا في عام ٢٠١٧ بأسره و ٦٣ حادثا في عام ٢٠١٦. وأدى انعدام الأمن ووجود أجهزة متفجرة على طول الطرق إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية في المنطقتين الشمالية والوسطى.

٤٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد المدارس المغلقة ٧١٦ مدرسة مقابل ٧٣٥ مدرسة في أيار/مايو. ويعود إغلاق هذه المدارس أساسا إلى النزاعات العنيفة والجريمة. وتأثر بفعل ذلك ما يقدر بنحو ٨٠٠ ٢١٣ طفل في المنطقتين الشمالية والوسطى. ويوجد نحو ٦٠ في المائة من المدارس المغلقة في منطقة موبتي.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الشركاء في المجال الإنساني المساعدة الغذائية الطارئة إلى أكثر من مليون من الأشخاص الضعفاء في المنطقتين الوسطى والشمالية.

٤٨ - واستمرت الفيضانات في أيلول/سبتمبر، وأدت، في الفترة ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، إلى تضرر ٧٠ ٠٠٠ شخص وهلاك ١٥ شخصا. وهذه زيادة هائلة قياسا إلى عام ٢٠١٧ حيث تضرر ١١ ٠٠٠ شخص من الفيضانات. وقدمت سلطات مالي والشركاء في المجال الإنساني المساعدة لأشد الفئات ضعفا، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة النقدية والمياه ومجموعات مستلزمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

٤٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، سجلت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، ٨٠ ٠٠٠ مشردا داخليا و ٥٢٦ ٥٠٥ مشردين داخليين عائدين. وأحصت ٦٨ ٩٧٨ لاجئا عادوا إلى مالي و ٢٧٦ ١٤٠ آخرين ظلوا في الخارج. وفي الوقت الراهن، تستضيف مالي أكثر من ٤١٨ ٢٤ من اللاجئين و ٧٣٧ من ملتمسي اللجوء.

سادسا - التنمية الاقتصادية

٥٠ - في ١٩ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء مشروع ميزانية عام ٢٠١٩ الذي يخصص موارد لتنفيذ اتفاق السلام، وإصلاح القوات المسلحة والأمن، وتفعيل المناطق الجديدة، وتحسين ظروف عمل الموظفين الحكوميين، من بين أمور أخرى. وفي المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي الذي عُقد في باريس عام ٢٠١٥، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قدره ٤,٢٤ بلايين دولار: صرف منه ١,٢٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٥؛ و ٠,٨١ بلايين دولار في عام ٢٠١٦؛ و ١,٠٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٧. ويقدر أن يبلغ معدل صرف التعهدات ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن هذه الأموال، خصصت نسبة ٤٠ في المائة للشمال، لتكملة ميزانية حكومة مالي المخصصة لتنفيذ الاتفاق. وفي

تشرين الأول/أكتوبر، توقع صندوق النقد الدولي حدوث انخفاض في معدل النمو في عام ٢٠١٨ إذ سينخفض من ٥ إلى ٤,٩ في المائة.

٥١ - وقد خصصت البعثة المتكاملة، من خلال صندوقها الاستثماري الحالي للسلام والأمن في مالي، نحو ٣ ملايين دولار دعماً لقوات الدفاع والأمن المالية، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومشاريع منع نشوب النزاعات القبلية والوساطة فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق صندوق بناء السلام على مشروع وطني جديد ومشروعين عابرين للحدود، بمبلغ إجمالي قدره ٤,٥ ملايين دولار. ويركز المشروع الوطني على منع نشوب النزاعات بين رعاة الماشية والرعاة الرحل والإدارة الشاملة للموارد الطبيعية في تمبوكتو وموبتي. ويركز مشروع جديد عابر للحدود بين مالي والنيجر على فتح قنوات للحوار عبر الحدود لإنهاء النزاعات القبلية التي تتفاقم بسبب أعمال الجماعات المتطرفة. وسيعالج المشروع كذلك انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الدفاع والأمن والنظام الجنائي. ويدعم المشروع العابر للحدود بين مالي وبوركينا فاسو الجهود التي تبذلها الحكومات في إطار الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة للدعم والأولويات المتعلقة بالبرمجة العابرة للحدود وتمكين المرأة والشباب. ويشرك المشروع الشباب باعتبارهم بناة للسلام وقادة للتنمية من خلال عملية تشاركية. ويقترح المشروع: تعزيز الآليات والهياكل الحكومية وغير الحكومية لمنع النزاعات وإدارتها؛ وزيادة مشاركة الشباب في آليات وهياكل صنع القرار المحلية، مع مد الجسور على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ وتسهيل الحوار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تعزيز المشاركة المدنية للشباب. ويتم النهوض بهذه الأهداف من خلال نهج إقليمي وعابر للحدود.

سابعاً - أطر الأمم المتحدة الاستراتيجية وخططها للإدماج

٥٢ - بذلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري جهوداً لتعزيز التعاون الاستراتيجي والتنفيذي من أجل تعزيز التكامل، بما في ذلك من خلال وضع إطار استراتيجي متكامل. وسيحدد الإطار، الذي من المتوقع أن يتم إقراره في أوائل العام المقبل، الرؤية العامة للأمم المتحدة، والأهداف المشتركة، والتقسيم الداخلي للمهام. ومن المتوقع أيضاً أن يحدد عملية انتقال تدريجية تستند إلى القدرات المؤسسية للحكومة المالية، وقدرة فريق الأمم المتحدة القطري، ومدى تحسين فرص وصول الشركاء في التنمية إلى المناطق المتضررة من النزاع.

٥٣ - ووضعت الصيغة النهائية لخريطة طريق تتضمن المبادئ التوجيهية لوضع الإطار الاستراتيجي المتكامل. وأنشئت خمسة أفرقة مواضيعية، تركز على بسط سلطة الدولة والخدمات ذات الصلة؛ والمبادرات المتصلة بسيادة القانون والأمن؛ والمصالحة، ومنع نشوب النزاعات، والتماسك الاجتماعي؛ ودعم الانتخابات؛ وحقوق الإنسان وحماية المدنيين. ونوقشت أيضاً مسألة وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل خلال زيارة الأمانة العامة للمساعدة لعمليات حفظ السلام والأمن العام المساعد لدعم بناء السلام لمالي في كانون الأول/ديسمبر.

٥٤ - واتخذت البعثة المتكاملة خطوات لتكليف وجودها، وفقاً للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وعلى وجه الخصوص، شرعت البعثة في نشر أفراد مدنيين إضافيين في موبتي وميناكا، وتبذل جهوداً حالياً لإيجاد وحدة الشرطة المشكلة الحادية عشرة التي ترمع البعثة نشرها في سيفاري، بمنطقة موبتي، في أوائل عام ٢٠١٩، دعماً لحماية المدنيين في المنطقة الوسطى. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة، في إطار الانخراط

في وسط البلد على نطاق الأمم المتحدة، ودعمًا لجهود مالي، بوضع استراتيجية متكاملة لوسط مالي، تستند إلى خمس ركائز هي: المشاركة السياسية؛ والأمن وتحقيق الاستقرار؛ والوساطة والتماسك الاجتماعي والمصالحة؛ وحقوق الإنسان والحماية؛ والشراكات والاتصالات الاستراتيجية.

ثامنا - قدرات البعثة

ألف - الأفراد العسكريون

٥٥ - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ١٢ ١٤٤ فردا عسكريا، من بينهم ٤٠ مراقبا عسكريا، و ٤٥١ ضابطا من ضباط الأركان، و ١١ ٦٥٣ فردا من أفراد الوحدات العسكرية من قوام مأذون به من الأفراد هو ١٣ ٢٨٩ فردا، من بينهم ٤٠ مراقبا عسكريا، و ٤٨٦ ضابطا من ضباط الأركان، و ١٢ ٧٦٣ فردا من أفراد الوحدات العسكرية. وشكلت النساء ٣,٠٦ في المائة من الأفراد العسكريين.

٥٦ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم تخطيط ١٠ عمليات كبرى لعناصر بحجم سرية إلى كتيبة لمدة تراوحت بين ٣ و ١٠ أسابيع في مختلف أرجاء مالي. وشملت هذه المهام عمليات استطلاع وبعثات دعم لحركة الأفراد وأمن القوافل.

٥٧ - وما برح الافتقار إلى طائرات هليكوبتر المتوسطة للخدمات العسكرية وناقلات الأفراد المدرعة المملوكة للوحدات، بما في ذلك المركبات المحصنة ضد الألغام، وهو نقص في المعدات لا يزال حرجا، ما يحد من نطاق عمليات البعثة المتكاملة عند القيام بالدوريات وتوفير المرافقة، لا سيما في قطاع الشمال، مما يعوق تنفيذ الولاية. ويتوقع أن تزيد القدرات الرئيسية للقوة من خلال القيام في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩ بنشر سرية قوات خاصة في تمبكتو، وسرية ثالثة (آلية) تابعة لقوة الرد السريع في موبتي، ووحدة طائرات هليكوبتر هجومية تشمل ثلاث طائرات هليكوبتر في غاو، وسريتين قتاليتين إضافيتين لحماية القوافل في غاو وموبتي، على التوالي، ووحدة طيران تكتيكية من طراز C-130 في باماكو.

باء - الشرطة

٥٨ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تم نشر ١ ٧٧٠ فردا من أفراد الشرطة، من بينهم ٣٢٤ ضابط شرطة، تشكل النساء ١٦,٠٥ في المائة منهم، و ١ ٤٤٦ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، تشكل النساء ٩,٧٥ في المائة منهم، من قوام مأذون به هو ١ ٩٢٠ فردا من أفراد الشرطة، من بينهم ٣٤٥ ضابط شرطة و ١ ٥٧٥ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وفي حين يجري نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية، فإن الافتقار إلى ست ناقلات أفراد مدرعة من أجل نشر وحدات الشرطة المشكلة يظل يمثل نقصا حرجا لا يزال يحد من تنقل الوحدات. وتحتاج شرطة البعثة أيضا إلى إيجاد ٢١ فردا من أفراد الشرطة يحظون بخبرات متخصصة في مجالات منها البحث الجنائي، والتحقيقات، والخفارة لخدمة المجتمعات المحلية، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة الخطيرة، والاتجار بالمخدرات. والخبرة المتخصصة ضرورية لدعم الحكومة في التصدي للجرائم التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتغذي النزاعات والعنف وتطيل من أمدهما.

جيم - الموظفون المدنيون

٥٩ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ٨٥ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك ٨٩ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٧٣ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٣ في المائة من الموظفين الوطنيين. وكانت النساء تشغل نسبة ٢٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٢ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين.

دال - تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٦٠ - تمر طرق الإمداد الرئيسية للبعثة المؤدية إلى مركزها الرئيسيين في باماكو وغاو إما من دكار أو أبيدجان، بكوت ديفوار، أو كوتونو، في بنن، لضمان إيصال السلع بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية.

٦١ - وتقوم البعثة حاليا بتنفيذ ١٠٢ من المشاريع ذات الأولوية في مجال البناء التي بلغ الإنجاز فيها نسبة ٨٧ في المائة. وتتعلق المشاريع الجارية بأماكن النوم ذات الحماية العلوية التي يجريها حاليا اقتناء المواد اللازمة لها. ومن المشاريع الأخرى ساحة لخدمات الطائرات وحظيرة لصيانة الطائرات في موبتي، وحظيرتان في غاو، وحظيرة في تمبكتو. وستساهم هذه البعثة أيضا في مشروع تشييد مهبط الطائرات في كيدال، الذي يتولاه شريك دولي. ويجري تشييد عدة تعزيزات أمنية من مداخل، وتخصينات للجدران الجانبية للوقاية من عصف الانفجار، ومخابئ، في مينكا، وغاو، وتيساليت، وتمبكتو، وموبتي، ودوينتزا.

هاء - البيئة

٦٢ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أكملت البعثة المتكاملة دراسات لتحسين المرافق الحكومية لتنقية المياه في باماكو وتمبكتو، بحيث سيتسنى لها معالجة الكميات الإضافية التي تتلقاها البعثة. وتعتزم البعثة استخدام المرافق المحسنة اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٩ في باماكو وتمبكتو. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اكتمل تركيب محطات لمعالجة المياه المستعملة في موبتي، وباماكو، ودوينتزا، وتيساليت، ومينكا. وجرى تفتيش المعسكرات ومواقع المتعاقدين في مناطق باماكو وموبتي وتمبكتو وغاو لكفالة الامتثال للمعايير البيئية. وطرحت عقود لخدمات المناظر الطبيعية، تشمل غرس الأشجار، في إطار مبادرة "تخصير المعسكرات" من أجل المساهمة في عزل الكربون.

تاسعا - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٦٣ - لقد ظلت مخاطر النزاع المسلح والأعمال الإجرامية تتهدد أفراد الأمم المتحدة، ولا سيما في المناطق الوسطى والشمالية، إضافة إلى التهديدات المتصلة بالإرهاب المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وفي ضوء تطورات النزاعات المحلية وتوسع نشاط الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة في المناطق الشمالية والوسطى من مالي، ظلت الصعوبات تعترض وضع الترتيبات الأمنية وإجراءات التخفيف من حدة المخاطر. وفي هذا السياق، ظل أفراد الأمم المتحدة، والعاملون منهم في إيصال المساعدة الإنسانية على الخصوص، يواجهون المخاطر في تنقلاتهم على الطرقات.

٦٤ - وكان الهجوم الإرهابي الذي ارتكب في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ضد مقر أحد المتعاقدين مع البعثة تأكيداً جديداً على إصرار جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على عرقلة سير عمليات الأمم المتحدة. وكان الهجوم أيضاً تصعيداً خطيراً للعنف، وإيذاناً بتحول في الأساليب التي تتبعها الجماعة، حيث تجاهلت مخاطر سقوط أعداد كبيرة من الضحايا ضمن السكان المحليين.

٦٥ - وكان الهجوم المعقد الذي نُفذ ضد معسكر البعثة في بير بدوره تأكيداً على أهمية الجهود المبذولة حالياً لتعميم إجراءات المراقبة والاستخبارات والرصد. وقد ركزت البعثة على تعزيز ترتيبات القيادة والتحكم والاتصالات، بما في ذلك من خلال استعمال نظم المراقبة بالفيديو والمخاطبة بالمكبرات الصوتية داخل مراكز عمليات الدفاع عن القواعد، ووضع إجراءات مشتركة لمعسكرات الدفاع تربط جميع الجهات الأمنية التابعة للأمم المتحدة. وقد انتهت أعمال إقامة مراكز لعمليات الدفاع عن القواعد في كيدال وغاو وتمبكتو وموبتي.

٦٦ - وقامت البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن أفرادها، بزيادة قدراتها في مجال الإنذار المبكر والمراقبة والقدرات التكنولوجية ذات الصلة، بما في ذلك تركيب أجهزة رادار أرضية، ونظم مضادة للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون، وأجهزة كهربائية بصرية طويلة المدى وقصيرة المدى ومتوسطة المدى بقدرات ليلية ونهارية. وقامت أيضاً بتنقيح إجراءات التشغيل الموحدة لإجلاء المصابين، بتضمينها أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مع إضفاء اللامركزية على إجراءات الموافقة على عمليات الإجلاء في أثناء العمليات العسكرية المقررة سلفاً. وعلاوة على ذلك، أبرمت البعثة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر عقداً تجارياً مع مستشفى خاص في نيامي من أجل توفير الخدمات الطبية من المستوى الثاني المعزز لدعم الخدمات المقدمة في كيدال وغاو حيث لا توجد سوى مرافق من المستوى الثاني، إضافة إلى تلقي ميناكا الدعم من غاو.

عاشرا - السلوك والانضباط

٦٧ - لم تسجل البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع استغلال أو انتهاك جنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث قامت في جانب الوقاية بتنظيم ٥٥ دورة تدريبية استفاد منها ٢ ٠٠٠ من الأفراد وتناولت معايير السلوك المتوقع من جميع أفراد الأمم المتحدة، وسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

حادي عشر - ملاحظات

٦٨ - لقد اتخذت حكومة مالي وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية حركات الأزواد خطوات إضافية للوفاء بما تبقى من التزاماتها الواردة في الاتفاق. وإنني أثنى على الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا لما أبداه من روح قيادية، وعلى حكومة رئيس الوزراء سوميلو بوباي مايعا لمواصلتها حشد التأييد للاتفاق، بما في ذلك عن طريق إنشاء وزارة مكرسة للوفاء الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية مكلفة بالتنسيق في تنفيذ الاتفاق. ومن دواعي تفاؤلي أن إدارات مؤقتة قد أنشئت على مستوى المقاطعات في شمال مالي وبدء عملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج. غير أن إرساء السلام والاستقرار الدائمين أمر يتطلب التنفيذ الكامل والسريع لجميع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك التنمية

المستدامة والشاملة للجميع. ولذلك أدعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها واتخاذ المزيد من الإجراءات الفورية والملموسة لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق المشار إليها في خريطة الطريق المؤرخة ٢٢ آذار/مارس، دون إبطاء، بهدف تحقيق أوجه ملموسة من التحسن في الظروف الأمنية وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك إتاحة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٦٩ - ويتطلب التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق التأييد الشامل من جميع شرائح المجتمع المالي. ولذلك أرحب بتأكيد الأطراف الموقعة على وجوب العمل وفق إجراءات شاملة للجميع، حين إعلانها تأييدها لميثاق السلام الموقع من البعثة والحكومة. وأحث جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من المعارضة السياسية، على الانضمام إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى المضي قدما في الإصلاحات السياسية والمؤسسية الحاسمة الأهمية اللازمة لتحسين الحوكمة والحفاظ على السلام. ويبقى إدماج الأفراد ومشاركتهم، ولا سيما النساء والشباب، مشاركة مؤثرة أمرا أساسيا لتحقيق نتائج دائمة وصون التقدم المحرز على مدى السنوات الماضية.

٧٠ - وأحيط علما بالاتفاق على إرجاء الانتخابات التشريعية حتى العام المقبل. وأدعو جميع الأطراف في عملية السلام أن تستغل هذا الوقت لتعزيز شفافية ومصادقية العملية الانتخابية والرفع من نسبة المشاركة، ولا سيما مشاركة الشباب. وستواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الفريق الانتخابي المتكامل، مساعدة الشركاء الوطنيين في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

٧١ - إن إطلاق العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو خطوة مشجعة في اتجاه بناء جيش في مالي بتشكيلة جديدة تكون ثمرة عملية إصلاحية. وأدعو الأطراف الموقعة إلى التوصل إلى اتفاق، دون مزيد من التأخير، على شروط إدماج عناصر الجماعات المسلحة في القوات المسلحة المالية. وينبغي للقوات المسلحة المعاد تشكيلها وإصلاحها أن تضطلع مع مرور الوقت بدور محوري في تعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد.

٧٢ - ولا يزال يساورني قلق بالغ من الحالة الأمنية في مالي، ولا سيما في المنطقة الوسطى. فالحالة هناك يجب التعجيل بمعالجتها لتفادي مزيد من التدهور. وأدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتصدي للتحديات الأمنية في المناطق المتضررة. وتبذل حاليا جهود من أجل توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في المنطقة الوسطى، مع التركيز على جهود المصالحة ومساعي الوساطة المبذولة على الصعيد المحلي، دعما لبرنامج الحكومة المتعدد الجوانب لتحقيق الاستقرار.

٧٣ - وأرحب بوضع إطار استراتيجي متكامل، الأداة الأساسية لتعزيز التعاون وتجميع موارد منظومة الأمم المتحدة للقيام بإجراءات استجابة أكثر تكاملا والتعامل بفعالية مع ثلاثي العمل الإنساني والتنمية والسلام.

٧٤ - وتواصل البعثة تنسيق أنشطتها مع قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المتكاملة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية بارخان، كل بحسب الولاية المنوطة به. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة دعم قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية والتدريب.

٧٥ - ويجب على جميع القوات العسكرية الوطنية والدولية العاملة في مالي أن تكفل فيما تقوم به من عمليات الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي عدم ادخار أي جهد لمحاسبة مرتكبي انتهاكات تمس بحقوق الإنسان. ويبقى إحراز تقدم ملموس في مكافحة الإفلات

من العقاب أمراً لازماً لنجاح مبادرات المصالحة، ولإعادة بناء النسيج الاجتماعي، وبناء الثقة، وإعادة اللحمة إلى المجتمع، وتمهيد السبيل نحو إحلال السلام الدائم. وسيكون عمل لجنة التحقيق الدولية مكماً للجهود التي تبذلها مالي لإقامة مؤسسات قضائية فعالة وذات مصداقية لإقامة العدل وتحقيق المصالحة. وأحث الحكومة على تكثيف جهود التحقيق وملاحقة الجناة في الجرائم الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى تعطيل عملية السلام، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالإرهاب. وأحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم في الحصول على الخبرة المتخصصة في مجال الشرطة للمساعدة في التصدي للجرائم التي تفضي إلى زعزعة الاستقرار.

٧٦ - وإنني أشعر بالأسى على حفظة السلام الذين أزهقت أرواحهم وعلى من أصيب منهم بسبب الهجمات المتواصلة. وأود أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة وشعب البلد المعني المساهم بقوات في فقدان اثنين من جنوده العاملين في حفظ السلام، كما أتوجه بالتعازي إلى أسر الضحيتين المكولمة. ولا تزال الأمانة العامة والبعثة تتخذان التدابير اللازمة لتحسين سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. وأكرر دعوتي البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة إلى الوفاء بالتزاماتها وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة. فإنه من الأهمية بمكان أن تزود هذه البلدان الوحدات التابعة لها بما يلزم من ناقلات الأفراد المدرعة، بما في ذلك المركبات المحصنة ضد الألغام، للتقليل إلى أدنى حد من تعرض الأفراد للمخاطر، وتمكين البعثة من أداء مهامها بفعالية. وأدعو كذلك الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم البعثة من خلال توفير الدعم الثنائي إلى من يحتاج الدعم من البلدان المساهمة بقوات.

٧٧ - ومن دواعي القلق البالغ تدهور الحالة الأمنية. ولا تزال فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، فضلاً عن المأوى، محدودة وتلفها المضاعف. وعلاوة على ذلك، لا تزال النزاعات القبلية والجريمة المنظمة تعرقل عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك حيلولتها دون الوصول إلى من هم في حالة ضعف والمتضررين من الناس لتزويدهم بما تشتد حاجتهم إليه من مساعدة. وسيواصل ممثلي الخاص، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، التحاور مع الجماعات الموقعة والجماعات المسلحة الأخرى من أجل تحسين فرص وصول المساعدات الإنسانية.

٧٨ - وأحث المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تكثيف الجهود لنشر القوات المتبقية بالكامل من أجل إنشاء عنصر الشرطة ضمن القوة المشتركة، وفقاً لإطار الامتثال لحقوق الإنسان. فإنه من الضروري أن تستأنف القوة المشتركة عملياتها في أقرب وقت ممكن. وتبقى البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى القوة المشتركة في حدود التمويل الذي تتلقاه لهذا الغرض. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم القوة المشتركة بتقديم المزيد من الموارد المالية واللوجستية المضمونة والمستدامة، وتزويد البعثة بما تحتاجه من أموال لكي تضلع بدورها في دعم القوة. وأحث أيضاً الجهات المانحة التي أعلنت تعهداتها بتقديم تبرعات ولم تحدد بعد أوجه إنفاقها على مواءمة تلك التبرعات مع الاحتياجات القائمة والإسراع بصرف الأموال المتعهد بها. وأثني على الأمانة الدائمة والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على نجاحها في عقد مؤتمر التنسيق بين الشركاء والمانحين في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وأرحب بالتعهدات التي أعلنت والتي بلغت ٢,٤ بليون يورو لتمويل المرحلة الأولى من برنامج الاستثمارات ذات الأولوية لدى المجموعة والتي تغطي الفترة ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١. وستواصل الأمم المتحدة دعم

المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال مواءمة خطة الدعم الذي تقدمه لمنطقة الساحل مع أولويات الاستثمار تحت مظلة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أثني على ممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على روحه القيادية المتميزة، وأعرب عن تقديري لأفراد منظومة الأمم المتحدة في مالي على جهودهم التي لا تكل في ظل بيئة صعبة للغاية. وأود أيضا أن أشكر أعضاء الوساطة الدولية، بما في ذلك الجزائر، الوسيط الرئيسي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، على دعمهم المتواصل لمالي.

خريطة



Map No. 4506 Rev. 26.1 UNITED NATIONS
December 2018 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)